

Distr.: Limited
30 October 2023
Arabic
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

اللجنة السادسة

البند 87 من جدول الأعمال

تعزيز الإطار التعاهدي الدولي وتدعيمه

مشروع قرار

تعزيز الإطار التعاهدي الدولي وتدعيمه

إن الجمعية العامة،

إنه تشير إلى قراراتها 23 (د-1) المؤرخ 10 شباط/فبراير 1946 و 97 (د-1) المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 1946 و 364 بء (د-4) المؤرخ 1 كانون الأول/ديسمبر 1949 و 482 (د-5) المؤرخ 12 كانون الأول/ديسمبر 1950 و 144/32 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 1977 و 141/33 ألف المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 1978 و 158/51 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 1996 و 210/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018، و 144/75 المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 2020 و 120/76 المؤرخ 9 كانون الأول/ديسمبر 2021،

وإنه تشير أيضاً إلى قراراتها 328/71 المؤرخ 11 أيلول/سبتمبر 2017 و 346/73 المؤرخ 16 أيلول/سبتمبر 2019 و 268/76 المؤرخ 10 حزيران/يونيه 2022 التي أكدت مرة أخرى أن تعدد اللغات قيمة من القيم الأساسية للمنظمة تسهم في تحقيق مقاصد الأمم المتحدة، وإنه تطلب إلى الأمين العام أن يواصل بذل الجهود لضمان عدم تأثر تعدد اللغات بالتدابير المتخذة لمواجهة حالة السيولة المالية والتصدي لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)،

وإدراكاً منها للالتزامات الناشئة عن المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة ولأهمية المعاهدات في تطوير القانون الدولي والنظام القانوني الدولي،

وإنه تلاحظ مع التقدير الدور الذي تضطلع به الأمانة العامة، ولا سيما قسم المعاهدات التابع لمكتب الشؤون القانونية، في تنفيذ المادة 102 من الميثاق،



وإذ تلاحظ أن الزيادة الكبيرة في عدد المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام والمعاهدات المقدمة للتسجيل على مدى السنوات الماضية قد أدت إلى نمو حجم العمل الذي يضطلع به قسم المعاهدات، مما أسهم في تراكم المعاهدات غير المنشورة،

وإذ تلاحظ أيضا أنه رغم السرعة التي تتاح بها نصوص المعاهدات المسجلة ذات الحجية على شبكة الإنترنت عن طريق قاعدة البيانات الإلكترونية للمعاهدات، يوجد حاليا قدر كبير من العمل المتراكم في نشر مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، نتيجة لتزايد التأخير في ترجمة المعاهدات المرتبط بأمر منها محدودية الموارد المتاحة للترجمة والنشر، وهذا ما يؤدي إلى تراكم المعاهدات غير المنشورة،

وإذ تسلّم بأهمية التعجيل بتجهيز المعاهدات وتسجيلها ونشرها وبالإجراءات المتعلقة بالمعاهدات،

وإذ تعرب عن دعمها للجهود التي يبذلها الأمين العام لزيادة كفاءة عملية التسجيل والنشر في حدود الموارد المتاحة، وتعزيز الدور الذي يضطلع به قسم المعاهدات في مساعدة الدول الأعضاء في هذا المجال،

وإذ ترحب بالتدابير التي اتخذها قسم المعاهدات للإسراع بنشر مجموعة معاهدات الأمم المتحدة وإتاحة سبل الوصول إلكترونيا إلى جميع منشوراته على الموقع الشبكي لمجموعة معاهدات الأمم المتحدة، وإذ تعترف بالدور الذي يمكن للتكنولوجيا الجديدة أن تؤديه في إتاحة إمكانية الوصول إلى مجموعة معاهدات الأمم المتحدة،

وإذ تسلّم بأن الممارسات والتكنولوجيات قد تطورت تطورا كبيرا على مدى السنوات الماضية، وإذ تعترف بأهمية الحفاظ على الاتساق مع الممارسات التي يأخذ بها المجتمع الدولي في إبرام المعاهدات،

وإذ تسلّم أيضا بالدور الهام الذي تؤديه الجهات الوديعه للمعاهدات المتعددة الأطراف،

وإذ تلاحظ مع التقدير دور قسم المعاهدات في تأدية المهام الموكلة إلى الأمين العام بوصفه وديعا لأكثر من 600 صك متعدد الأطراف،

وإذ تضع في اعتبارها أحكام اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات⁽¹⁾ التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة لقانون المعاهدات في 22 أيار/مايو 1969،

واقترناعا منها بالحاجة إلى مواصلة جمع وتبادل الآراء بشأن الممارسات المتعلقة بتعزيز الإطار التعاهدي الدولي وتدعيمه،

1 - **تشير** إلى المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة، وتؤكد من جديد أهمية تسجيل المعاهدات ونشرها وتسهيل الوصول إليها، وتشدد على وجوب أن يكون النظام الموضوع لإعمال المادة 102 مفيداً ومناسباً للدول الأعضاء وعلى وجوب تحديثه بصفة مستمرة من أجل مساعدة الدول في تنفيذ الالتزامات المترتبة عليها بمقتضاه؛

2 - **تشير** إلى أن بعض الدول الأعضاء لا تزال ترى أن هناك مسائل معلقة قد يلزم معها مواصلة النظر في النظام؛

3 - **تعيد تأكيد دعمها** للمناسبة السنوية المتعلقة بالمعاهدات التي ينظمها الأمين العام؛

4 - **ترحب** بقيام قسم المعاهدات بتنظيم حلقات عمل بشأن قانون المعاهدات وممارساتها في مقر الأمم المتحدة وعلى الصعيدين الوطني والإقليمي باعتبار ذلك مبادرة هامة لبناء القدرات، وتشجع قسم المعاهدات على الاستمرار في تنظيم حلقات العمل هذه بصورة منتظمة قدر الإمكان وبسبل منها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متى اقتضت الضرورة ذلك في ظل الظروف الاستثنائية، وتدعو الدول والمنظمات والمعاهد الدولية المهتمة إلى مواصلة دعم هذا النشاط؛

5 - **تلاحظ** أنه لم يعد يتسنى تنظيم حلقات عمل بشأن قانون المعاهدات وممارساتها على الصعيدين الوطني والإقليمي منذ عام 2016، لأسباب منها عدم كفاية التمويل، وتدعو الدول والمنظمات والمؤسسات المهتمة إلى تقديم تبرعات للصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لصالح مكتب الشؤون القانونية دعماً لتعزيز القانون الدولي، سواء بهدف تمويل حلقات العمل تلك، أم المساعدة في تنفيذها وتوسيع نطاقها إن أمكن ذلك، باعتبارها تكملةً لحلقات العمل بشأن قانون المعاهدات والممارسات التي تعقد في المقر، وتعرب عن تقديرها للتبرعات المقدمة دعماً لتنظيم تلك الحلقات؛

6 - **ترحب** بالجهود الرامية إلى بناء قدرات الدول في مجال قانون المعاهدات وممارساتها، وتدعو الدول الأعضاء إلى النظر في تقديم مساعدة تقنية محددة الهدف، عند الطلب، على الصعد الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف، وبخاصة للبلدان النامية، من أجل تطوير وتعزيز ممارساتها التعاقدية، بما يشمل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

7 - **ترحب أيضاً** بالجهود المبذولة في سبيل تطوير وتعزيز قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإلكترونية للمعاهدات، التي تتيح الاطلاع إلكترونياً على معلومات شاملة عن وظائف الوديع التي يتولاها الأمين العام وعن تسجيل ونشر المعاهدات بموجب المادة 102 من الميثاق، وتشجع على مواصلة بذل هذه الجهود في المستقبل، مع مراعاة التحديات التي يواجهها الكثير من البلدان النامية فيما يتعلق بإمكانية الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

8 - **تلاحظ** أن أغلب المعاهدات المحالة لغرض التسجيل تقدّم في شكل إلكتروني وتشجع الأمين العام على القيام، بالتنسيق مع الدول الأعضاء وبناءً على تعليقاتها وفي حدود الموارد المتوفرة، بإرساء نظام إلكتروني لتسجيل المعاهدات من أجل تيسير إحالتها لغرض التسجيل كي يكون خياراً إضافياً مكملًا للطرق المتبعة حالياً لتقديم المعاهدات سواء في شكل إلكتروني أو مطبوع؛

9 - **تقر** بأهمية المنشورات القانونية التي يعدها قسم المعاهدات، وتشدد على ضرورة تحديث موجز ممارسة الأمين العام بوصفه الوديع للمعاهدات المتعددة الأطراف في ضوء التطورات والممارسات الجديدة؛

10 - **تنوه** بالجهود التي تبذلها الجهات الوديعية في تسجيل المعاهدات بموجب المادة 102 من الميثاق وتشجع على مواصلة هذه الجهود في المستقبل؛

11 - **تهيب** بالأمين العام أن يكفل التعجيل بنشر مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، وفقاً للنظام، من خلال الإسراع بتوفير خدمات التحرير والترجمة التحريرية، بما يتيح القيام على نحو فعال بنشر المعاهدات وإتاحة سبل الاطلاع عليها؛

- 12 - **تهيب** بالأمين العام أيضا أن يعزز قدرة قسم المعاهدات على تأدية مسؤولياته ومهامه بموجب الميثاق والمعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأن يلبي أيضا الطلبات المتزايدة فيما يتعلق بتأدية تلك المهام؛
- 13 - **ترحب** بالمناقشة المواضيعية التي جرت حول موضوع "أفضل ممارسات الجهات الوديعه للمعاهدات المتعددة الأطراف"؛
- 14 - **تحيط علما** بالمواضيع الفرعية التي اقترحها بعض الدول الأعضاء للنظر في إمكانية تناولها في المناقشات المواضيعية المقبلة، وتطلب إلى الأمانة العامة وضع قائمة إرشادية غير حصرية لهذه المواضيع الفرعية وتعميمها قبل انعقاد جلسات اللجنة السادسة بشأن هذا البند من جدول الأعمال بوقت كاف؛
- 15 - **تقرر** أن تجري مناقشة مواضيعية منتظمة في اللجنة السادسة للتشجيع على التبادل التقني للأراء بشأن الممارسة المتصلة بتعزيز الإطار التعاهدي الدولي وتدعيمه، وتدعو الدول الأعضاء، في هذا الصدد، إلى تركيز تعليقاتها، خلال المناقشة في الدورة الثمانين للجمعية العامة، على الموضوع الفرعي "دور التكنولوجيا في تشكيل ممارسات وضع المعاهدات"، وتطلب إلى الأمين العام أن يدعو الحكومات والمنظمات الدولية إلى تقديم معلومات عما تتبعه من ممارسات في هذا الصدد، وأن يقدم، إلى الجمعية العامة في دورتها الثمانين تقريرا عن الممارسات المتصلة بالموضوع الفرعي يأخذ فيه بعين الاعتبار المعلومات المذكورة؛
- 16 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يعزز قدرة قسم المعاهدات على دعم المناقشة المواضيعية المنتظمة في اللجنة السادسة، ويشمل ذلك إعداد التقرير المتعلق بالموضوع الفرعي المختار لكل دورة حتى يتسنى إتاحتها قبل انعقاد جلسات اللجنة السادسة بشأن هذا البند من جدول الأعمال بوقت كاف؛
- 17 - **تقرر أيضا** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثمانين البند المعنون "تعزيز الإطار التعاهدي الدولي وتدعيمه".